"الدولة القلقة وصراع البقاء في العراق "▽

The Anxious State and Struggle for Survival in Iraq

أ.م.د. طالب حسين حافظ*
Ass. Prof Dr. Talib H. Hafedh

الملخص:

كان تشكيل دولة العراق المعاصر بعد الحرب العالمية الاولى وتقسيم المشرق العربي من قبل بريطانيا وفرنسا، قد جرى على أسس أغفلت او اعاقت تطور أمة عراقية مستقرة وقابلة للحياة.

لقد كان من بين أهم المشكلات المزمنة هي قضية الهوية الوطنية ، الديمقراطية ، النفط ، والقضية القومية الكردية. إذ يعالج هذا البحث العيوب البنيوية التي اعاقت تطور دولة العراق المعاصر، ويبحث عن طريق ذلك في المعالجات الممكنة والطموحة من اجل تلافيها ، على الرغم من صعوبة وتشابك المسألة وتداخل عواملها الداخلية بالإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الهوية، النفط، الديمقراطية، الكرد

Abstract :

The formation of Modern State of Iraq after the first world war and the division of the Arab Mashreq by Britain and France, has omitted or hindered the development of a viable and stable Iraqi Nation.

The most serious problems were, National identity , Democracy , Oil and the Kurdish National Issue.

This research deals with the structural defects that hindered the development of Iraq , and look for possible complexity of the issue, and the interplay of internal factors with that of regional and international one.

Keywords: identity, oil, democracy, Kurds

المقدمة :

الدولة القلقة، او دولة اللادولة، هي مفهوم لا يعني غياب دولة واجبة الحضور، او شكل من اشكال الفوضى وانعدام النظام، بل يعني نمطا مستقلا بلا سلطات قهرية للدولة، كما اراد لها (ماكس فيبر): "الدولة هي الجهة الشرعية لاستخدام سلطة القهر".

▽ تاريخ التقديم : 2024/9/13 تاريخ القبول: 2024/10/10 تاريخ النشر: 2024/12/31
* جامعة الفارابي: hafedhtalib@gmail.com (المقال يعبر عن رأي الباحث)
"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تلك الدولة، هي شكل اخر موازي من اشكال التنظيم الاجتماعي غير المستند على سلطات مستقلة، سلطة لا تحتكر القوة والسلاح، وتكون (مقبولة) وموافق عليها مجتمعيا من دون وسائل اكراة، ولا يمكن اعتبار اللادولة عميقة او دولة موازية، انما مزيج من الاطراف داخل منظومة الدولة وخارجها.

تتميز دولة اللادولة، بمجتمعات محلية متصدعة، وغياب الهوية الوطنية الجامعة، مع نزعة اثنية وطائفية ومناطقية ببصمة خارجية يصحبها نكوص الى العشيرة والقبيلة، وتسيد الجماعات المسلحة.

في اللادولة مجتمع ممزق محترب مع نفسه بحاجة الى ان يتصالح مع نفسه اولا، وبخلافه لن تكون هناك ثمة دولة. نشأت دولة العراق المعاصر نتيجة ظروف غير طبيعية أثر انتهاء الحرب العالمية الاولى، وانتصار دول الحلفاء، ليتسيد المشهد محتل جديد من دين مغاير، بعد احتلال عثماني استمر قرابة الاربعة قرون من الزمن، حّول العراق من كونه كنز الامبراطورية العثمانية إلى أفقر الولايات العثمانية حيث ساد التخلف والفساد والمرض والأمية..

هذه الولادة الهجينة أنشأت للمحتل البريطاني استحقاقات خاصة، وترتب عليها ظروف معقدة، منها:

1. ان الوليد الجديد قاصر سياسياً ويحتاج إلى وصاية، ويتطلب ان يبقى تحت الانتداب لمدة من الزمن حتى يبلغ رشده، وان يحكم في ظل معاهدات جائرة .
2. ان لبريطانيا الحق في التصرف بخيرات العراق تعويضاً عن النفقات العسكرية والمحافظة على أمنه ... فضلاً عن انشاء قواعد عسكرية بريطانية والتمتع بحق استخدام طرق مواصلاته زمن الحرب.
3. ان المحتل البريطاني الجديد، لم يكن امينا في الحفاظ على الحدود التاريخية للولايات العثمانية الثلاث التي نشأ عنها العراق (الموصل ، بغداد ، البصرة) فهو لم يراعي الجانب الاخلاقي في التزاماته بصفته دولة محتلة او قائمة بالانتداب، فقد جعل العراق في صندوق قاري لا بحر له، وحرمه من منابعه المائية المستديمة والعميقة، مما سبب له افدح الخسائر والاضرار فيما يتعلق بعلاقاته اللاحقة سواء مع الكويت او تركيا.
4. ان بريطانيا أنشأت وأشرفت على قوانين واتفاقيات لإدارة الدولة لم تخدم أو تهدف مساراً بنائياً سليماً، منها النظام السياسي الذي اعتمد سياسة فرق تسد، كما نظاماً برلمانياً فاشلاً اعتمد المعايير البريطانية البعيدة عن ثقافة العراقيين ، وقوانين أخرى منها قوانين اللزمة (الأرض) وقانون العشائر.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وكان الاقسى فيها قانون شركة نفط العراق الذي انتزع خيرات العراق النفطية وحرمه من الاستفادة من عائداته .

لقد مثل العراق في التاريخ أقدم حضارة ومدنية، وفيه نشأت أول دولة ، ولكن حصل فيه انقطاع رهيب نتيجة احتلاله في العام 1258م وسقوط عاصمة الحضارة الانسانية بغداد، على يد هجمة همجية متوحشة قادها المغول، ومنذ ذلك التاريخ وجغرافية العراق تتقلص نحو الداخل مع كل انعطافة تاريخية / سياسية / عقائدية في مساره الطويل... ولولا ذلك الاحتلال لما حكمه الفرس أو الاتراك أو الانجليز أو الامريكان.

كان العراق التاريخي أكبر بكثير مما نألفه على الخريطة السياسية اليوم، فهو يتألف من اقليمين كبيرين أساسيين هما : أرض السواد والجزيرة الفراتية ولواحقهما، وبغداد واسطة العقد بينهما ... هكذا كانت بلاد ما بين النهرين Mesopotamia .

ومع ذلك، لم تكن هناك دولة اسمها العراق قبل تشكيل دولة العراق المعاصر، لكن هذا لا ينفي وجود اسم (العراق) أو معرفته او التداول به او اطلاقه على هذه الأرض من المعمورة. لقد كان هناك اسم او مصطلح (تاريخي / جغرافي) اسمه العراق، يطلق على مساحة اوسع مما تضمنته الدولة الجديدة المعاصرة التي تأسست بعد انتهاء الحرب الكونية الاولى من اجزاء من الولايات الثلاث (الموصل، بغداد، البصرة) : فلقد كانت ولاية الموصل تمتد إلى ديار بكر وديار ربيعة وتخومها، وبغداد إلى دير الزور والرقة وكل شرق الفرات، اما البصرة فتضم نجد وتتصل إلى قطر والبحرين مروراً بالكويت والاحساء... أما عربستان والمحمرة فكلها اراضي عربية خضعت للتغيير ونقل السيادة نتيجة متغيرات تاريخية كثيرة، اهمها معاهدة أرض روم الثانية (1847م) بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفارسية.

كان التاريخ السياسي للعراق المعاصر مرتبطاً بعدد من المتغيرات، بعضها مفروض من الخارج والآخر نشأ عن عوامل خاصة وتاريخية متغيرة داخل المجتمع العراقي. ولا يمكن فهم هذه العوامل المتغيرة وتأثيراتها الا بالدراسة المتعمقة لتاريخ العراق، بالتعرف على عوامل الانقطاع وعدم تجاهل عوامل الاستمرار .

لقد عانى العراق المعاصر في المائة عام الماضية من مشكلات وكوراث رهيبة كادت ان تجعل منه ورقة في ذاكرة التاريخ. ومما زاد في قساوة ذلك، هو سرد الدولة المصطنعة الذي رافق نشأة الدولة ، والذي ازداد عنفاً وتطرفاً بعد غزو العراق واحتلاله في العام 2003 من اجل تقبل فكرة التقسيم.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لقد ظل العراق منذ ان كان أرضاً دون مسمى ، من اكثر بلاد المعمورة سخونة في أحواله السياسية والاجتماعية والدينية لأسباب عديدة، يقع في المقدمة منها، إنها أرض جذب ورخاء.

كما ان العنف هو الذي طبع العقل السياسي منذ القدم، إذ كان العراق بلدا يصعب حكمه ، والعراقي بطبيعته عصي على الانقياد والتطبيع، وهكذا بات العراق مأزوما سياسياً، دولة غير مستقرة، وأيضاً بسبب تصرف سياسييه ، فهناك شرخ دائم بين الحاكم والمحكوم.

ان عدم الاستقرار السياسي في العراق جعله عنصر قلق لأية قوة مهيمنة/ فاعلة حتى وان كان في حالة جزر، وبذلك فإن تاريخه الطويل صار عبئاً عليه، وأصبح مشغولاً بخلافات تعود إلى الماضي عمرها آلاف السنين ... وهكذا يصعب النظر إلى العراق خارج التصورات الدينية او الاستعمارية للمنطقة.

وبسبب التغيرات الراديكالية التي عصفت بالعراق والمنطقة بعد 2003، فقد اصبح العراق أيضاً هدفاً آخر لسياسات التطبيع / التركيع بدءاً من زيارة بابا الفاتيكان إلى اور، وليس انتهاءً بأنابيب النفط من البصرة إلى العقبة أو مشروع الشام الجديد.

ان تلك الكوارث التي حلت بالعراق، تشكل لوحة فناء حتمي لوجود أي مجتمع على وجه الأرض، ومن شانها ان تثير الشك حول طبيعة الإنسانية ... وهنا لنا ان نتساءل، كيف يمكن لبلد ذي قدرات هائلة ان ينحدر هكذا نحو هاوية رهيبة كتلك؟ وهل بالإمكان التحدث عن إطار استثنائي للعراق بين دول المنطقة؟ ففي أقل من قرن من الزمن ، تعرضت هذه البقعة من الأرض إلى ثلاث غزوات واحتلال غطت كل جغرافيتها.

فرضية البحث: واستناداً إلى ذلك يمكن ان تنطلق هذه الدراسة من فرضية تقول: " **ان المشكلات التي يعاني منها العراق، هي في الأساس مشكلات بنيوية متشابكة تعود إلى نشأة الدولة".**

هذه المشكلات هي عيوب بنيوية أعاقت تطور امة عراقية قابلة للحياة ومستقرة منذ تأسيس الدولة في العام 1920 / 1921.

الاطار المنهجي للبحث: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج التاريخي والتي سيتم معالجتها بتصرف، عن طريق ثلاثة محاور، وخاتمة :

1. عواصف التأسيس .
2. الهوية الوطنية والديمقراطية.
3. القضية الكردية.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اولا: عواصف التأسيس

1- مرحلة النشأة

لم يكن التحول من حق الفتح إلى حق تقرير المصير الذي نادى به الرئيس الامريكي ويلسون بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، ومن ثم الانتقال من اللادولة إلى أنشاء دولة العراق، بالأمر الهين او اليسير، فالإنجليز الذين يجثمون على البلاد بقواتهم العسكرية الجرارة والذين تنكروا لوعودهم مع الشريف حسين لأنشاء دولة العرب الكبرى، او لما وعد به الجنرال مود عند دخوله بغداد (جئنا محررين وليس فاتحين) تبخر إلى هباء منثور، وهم يخططون مع حلفائهم الفرنسيين لاقتسام المشرق العربي (تركيا العربية)، بعيداً عن كل الوعود والآمال التي اختمرت لدى العراقيين واهل المشرق العربي... غير ان العراقيين كانت لديهم حساباتهم الأخرى جراء هذا الغدر الانجليزي ونكث الوعود، فانفجرت ثورة العشرين في 30 حزيران 1920 لتغطي كل الأراضي العراقية وتعصف بالمخططات الاستعمارية وفي مقدمتها مشروع "تهنيد العراق" ومعه عراب المشروع الكولونيل ويلسون الحاكم البريطاني العام في العراق، وعلى اثر الخسائر الكبيرة التي تكبدها المحتل الانجليزي جراء الثورة ، تقرر منح العراقيين (الاستقلال) وانشاء دولة العراق الجديدة حسب ما تقرر ذلك في مؤتمر القاهرة (آذار 1921) .

وفي 23 آب 1921 نودي بالامير فيصل نجل الشريف حسين ملكاً على عرش العراق. وباعتلاء فيصل رسمياً ملكاً على عرش العراق، اكتملت الخطوات الاولى لإنشاء مملكة العراق، هذه الدولة التي برزت إلى الوجود دون حدود رسمية معترف بها، او مؤسسات ، وهي المهمة الشاقة والمعقدة التي ستأخذ طريقها في السنوات القادمة مع نيل العراق (استقلاله) وقبوله عضواً في عصبة الأمم.[1]

لقد اسهمت عوامل رئيسة عديدة في تأسيس الدولة، كان من اهمها :

أ. الإرث التاريخي الحضاري للعراق، فعلى أرضه نشأت أول دولة في التاريخ.

ب. الإرث العثماني ونظام الولايات.

ج. غلبة العنصر العربي والدين الاسلامي.

د. المؤتمرات الاستعمارية التي سبقت الحرب العالمية الاولى او زامنتها، والتخطيط لتقسيم المنطقة بما فيها إنشاء وطن قومي لليهود.

هـ. نتائج الحرب العالمية الأولى، والاتفاقيات بين الدول المنتصرة في الحرب لتقسيم المنطقة.

و. الثورة العربية الكبرى في الحجاز وامتداداتها.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ز. ثورة العشرين التحررية التي عجلت في تأسيس الدولة.

ح. الموقع الجغرافي للعراق واطلالته على الخليج.

ط. النفط العراقي الواعد ومسارات أنابيبه إلى موانئ التصدير.

وهكذا كانت البداية مع ملك مستورد ذو صبغة توافقية(بريطانية / فرنسية ، اقليمية – محلية) طغت عليها الارادة الانجليزية، وكان استدعاء ملك من خارج البلاد يعني الحاجة إلى رموز شرعية غير متوفرة وطنياً.

لهذه الاسباب وغيرها، فقد تبنى الملك فيصل الفكر القومي، وسرعان ما تم احتواء هذا التوجه وتبنيه من قبل الانجليز، فهذا "برسي كوكس" المندوب السامي الجديد يكتب إلى تشرشل في آب 1921[2] : " وبما اننا على ما هو عليه الحال قد خلقنا موجة من الحماسة للقومية العربية، فإن من المهم جداً لنا ولمصلحتنا أن نركب الموجة ونحمل شعب العراق معنا".

نشأ هذا الفكر وتماهى في تيار أيديولوجي كبير (قومي عربي) ، ودخل في صراع دموي مع تيار آخر كبير (وطني عراقي) وجر هذا الصراع والافتراق التاريخي، العراق إلى ويلات دموية ومآسي بعد ثورة 14 تموز 1958 ، كان في غنى عنها.

لقد حقق العهد الملكي الجديد إنجازات مهمة وحيوية على طريق بناء الدولة، كان من أهمها:

أ. تأسيس الدولة ورسوخها ، وهو الإنجاز الأول والأهم .

ب. حافظت الدولة الوليدة على وحدتها الإقليمية الجديدة ، كما استطاعت في العام 1926 من جعل ولاية الموصل جزءاً منها.

ج. استطاعت بناء مؤسسات الدولة من العدم .

د. استطاعت تامين محيط مستقر للفرد العراقي.

هـ. التخلص تدريجياً ونسبياً من التزامات التأسيس واتفاقيات السلام بعد الحرب، لاسيما الانتداب ، وهو ما قاد إلى الاستقلال والدخول في عصبة الأمم.

من المهم الإشارة إلى ان انضمام العراق لعصبة الأمم في العام 1932 ، لم يكن اعلاناً عن منحه استقلالاً شرعياً كدولة – أمة مقررة لمصيرها ، وانما كان غطاءً لاستمرار النفوذ البريطاني على شبه دولة العراق Quasi– State of Iraq والذي اتخذ شكله المعاصر بعد الاتفاق على حل مشكلة ولاية الموصل بالشكل الذي تم في العام 1926 . ذلك الاتفاق الذي ضمن بقاء ولاية الموصل الغنية بالنفط جزءاً من

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

العراق، والزم العراق بمعاهدة (انتدابية) جديدة مع بريطانيا لمدة خمس وعشين سنة (معاهدة كانون الثاني 1926) ، وهكذا كان النفط هو شرط العلاقة الجديدة بين بريطانيا والعراق[3] .

لم يكن العراق في عام 1932 ، يستطيع الدفاع عن نفسه ضد الدول المجاورة ، ولا كان باستطاعته فرض النظام غير المدعوم على امتداد اقليمه بكامله. وفي نهاية الأمر كان معتمداً على سلاح الجو الملكي البريطاني كضمان لسيادته الداخلية والخارجية . اما من الناحية الدولية فان كينونته كدولة Statehood شرعية لم تستند إلى انجاز أي مستوى من الحضارة ولا على القدرة على الإمساك بامورها عسكرياً، وانما فقط على الاعتراف به كدولة من قبل عصبة الأمم.[4]

لقد افتقد العراق آنذاك الأسس القويمة لاقامة نظام دولة حديث ، فالهيكل السياسي الناشئ كان واجهة استقر وراءها مجتمع متخلف يعاني من انتشار الفقر والجهل والتقاليد الاجتماعية العشائرية التي ترى في أجهزة الدولة قوة قهر يشك بنواياها وعدم جديرة بالثقة... وهذا ما ساعد على ظهور طبقة النخبة (القادة التنفيذين) التي عمدت إلى مواجهة معارضة الجماهير باعتماد استراتيجية مزدوجة من الشدة واللين، فضلاً عن صراع مستمر بين أعضاء النخبة نفسها من اجل القوة والنفوذ على حساب بناء قيم ومتطلبات نشوء الدولة، مما أدى إلى لجوء النخبة للعنف عن طريق العشائر او القوات المسلحة.[5]

2- الجيش والسياسة

اعتمد النظام في بقاء قوته على عدة ركائز منها، السفارة البريطانية ، والعشائر التي أصبح لها قانونها الخاص ، والجيش.

لقد سبق تأسيس الجيش العراقي تأسيس الدولة، وهذا ما رتب له استحقاقات خاصة انعكست لاحقا على مسار الدولة .

ان مشاركة الجيش العراقي في السياسة تثير جدلية خاصة، سيما مع السنوات الأولى من تأسيس الدولة ، فالملك فيصل الأول هو شخصية عسكرية، وهو قائد جيوش أبيه في الشام وهو الذي قاد القوات العربية للثورة العربية الكبرى، وشاركه في تلك القيادة وفي المناصب العليا في سوريا أبان تسنمه العرش في سوريا ضباط عراقيون ، وهؤلاء الضباط العراقيون (الضباط الشريفيون) كانوا بمعيته عند انتقاله إلى العراق بعد ان أصبح ملكاً على العراق ، واصبحوا رؤساء وزارات ووزراء في الحكومات العراقية المتعاقبة.. وهم في الحقيقة يمثلون النخبة المتعلمة والإدارية العليا في البلد بحكم تدرجهم في المناصب العسكرية ودخولهم دورات عسكرية متقدمة في تركيا وفي المانيا، ولذلك كانوا هم الطبقة الاقدر على تولي

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مهام إدارة الدولة في زمن الملك فيصل الأول ، دون ان يعد ذلك تدخلاً عسكرياً في شؤون الدولة ، ولم يلحظ أي تدخل عسكري للجيش في شؤون الدولة طيلة حكم الملك فيصل الأول.

وهكذا استمر الامر، حيث يؤشر تسنم منصب رئاسة الوزراء من شخصيات ذات خلفية عسكرية (42) اثنان واربعون مرة من أصل (58) ثمان وخمسين وزارة في العهد الملكي، كان منها مرتان بتدخل عسكري مباشر، فضلاً عن وزارة رشيد عالي الكيلاني ي العام 1941 التي كانت باسناد الجيش ممثلاً بالعقداء الأربعة (المربع الذهبي).

ان تدخل الجيش بصورة سافرة في السياسة والحكم ، كان مع مجيء الملك غازي ، وقيام الفريق بكر صدقي بانقلابه العسكري في العام 1936 وفرضه حكومة حكمت سليمان التي لم تستمر طويلاً .

تعد سنة 1941 وفشل حكومة رشيد عالي الكيلاني ، والحل الجزئي للجيش، حداً فاصلاً بين نخب نظام متباينة سياسياً ، وبين نظام ما بعد 1941 الذي تميز بوحدة اتجاهات أعضاء النخبة ومعهم كبار ضباط الجيش الهادفة نحو تأييد الانجليز والابتعاد عن النهج الوطني القومي، وهكذا واجهت الوزارات المتعاقبة في الخمسينات خطر القوى الشعبية الرافضة لشرعية وجود النظام الملكي وتوجهاته ، وكانت بداية النهاية للنظام الذي أخذ بالتفكك والذي انتهى بتفجير ثورة 14 تموز 1958 تحت قيادة طلائع تنظيم الضباط الاحرار.

وتأسيساً على ذلك ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح العسكر في قلب السلطة السياسية والمحرك لها، وتناول الضباط من آمري الافواج والكتائب السلطة في صراع دموي قاتل ، ومنحوا انفسهم الرتب العالية التي لا يستحقونها والامتيازات العالية(*) ، وادخلوا البلاد في حروب وفتن داخلية مستمرة واضاعوا فرص كثيرة للتنمية وكانوا على الدوام بؤرة رئيسة للنزاع. واستمرت الأمور هكذا إلى العام 1979، اذ انقلب الحال ، واستلم الخط المدني في حزب البعث السلطة بعد ان ارتدت قياداته الملابس العسكرية حاملين على اكتافهم أعلى الرتب العسكرية وأصبحوا جنرالات وأركان حرب دون ان يدخلوا كلية او معهد عسكرياً ، ثم أدخلوا البلاد في حروب طاحنة مرة مع ايران وأخرى في الكويت ، ليسلموا بعدها العراق على طبق من ذهب إلى اعدائه في العام 2003 ، ويعود الغرب بعد اكثر من مائة عام على تأسيس الدولة لينزع السيادة من أهلها ويحول العراق إلى حطام ودمار وهشيم.

(*) يستثنى من ذلك الزعيم الركن عبد الكريم قاسم ، قائد ثورة 14 تموز 1958 ورفاقه ، اذ كان برتبة عالية ومنصب آمر لواء ولم يمنح نفسه ترقية غير قانونية وحافظ على التدرج العسكري في الترقيات.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانيا: الهوية الوطنية والديمقراطية

حافظت الدولة الجديدة بقيادة الملك فيصل على وحدة العراق الإقليمية المستحدثة ، ولكن ما لم تنجح فيه أبدا هو ان يصبح العراق أمة. ولعل من أهم أسباب ذلك هو الافتقار إلى هوية وطنية جامعة ، او أن تسود الديمقراطية كفكر وأسلوب حكم ، وهو الأمر الذي ما زال سائداً .

الهوية ، هي مجموعة السمات الثقافية التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الذين ينتمون إليها ، والتي تجعلهم يُعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عما سواهم من أفراد الأمم والجماعات الأخرى.

وهكذا ، فالهوية ليست معطى جاهزاً ونهائياً ... والتغيير هو الذي يطبع الهوية وليس الثبات، فالهوية اذاً هي وعي الانسان واحساسه بذاته وانتمائه إلى جماعة بشرية قومية او دينية ، مجتمعاً او امة أو طائفة . وللهوية علاقة بالأرض والتاريخ والجغرافية.[6]

وبعد الاحتلال الامريكي ، وبغياب مرجعية الدولة ومؤسساتها ، عاد العراقيون اضطراراً إلى مرجعيات تقليدية ، وهي ليست بديلاً ولا يمكنها ان تكون كذلك عن الدولة ذات البعد الشمولي والتراكم التاريخي.

ثم جاء دستور 2005 ليؤسس التحول من دولة موحدة إلى اتحادية ، ماسمح ببروز الهوية الجزئية المحلية على حساب الهوية العراقية الجامعة والموحدة والكبيرة التي تقوم على أساس المواطنة والمساواة.[7]

لقد تعرضت الدولة الوطنية بسبب سياسات الاستبداد التي امتدت لسنوات طوال للتمزق والتشظي، وصعود هويات فرعية نتيجة ضعف المواطنة وغياب المساواة.

ثم اندفع العنف في العراق على نحو لم يسبق له مثيل بعد الاحتلال الأمريكي ، ليحصد أرواح مئات الألوف من العراقيين من جميع الطوائف والقوميات والاتجاهات، وهو ما كانت له بعض الأسباب في التاريخ المعاصر سيما الاتجاهات التمييزية وقرارات التهجير واسقاط الجنسية.[8]

لقد داهمت التحديات الكبيرة بعد العام 2003 البنى المؤسسية في المجتمع العراقي، فأوجدت عجزاً كبيراً لصالح الهويات الفرعية ، فانكسر العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع ... وهذه اوجدت مشكلات عميقة على امتداد هذه السنين ، أدت إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة.

انتج ذلك اختلالات كبيرة في الجسد العراقي لصالح الهويات والولاءات الفرعية ، صاحبتها ظاهرة متجددة منفلتة لعسكرة المجتمع وانفلات السلاح مما تسبب بزيادة مغذيات الكراهية ونشوء مجاميع وطبقات

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

سياسة تتصارع على مصالحها الضيقة، مما أدى إلى سحق الطبقة الوسطى التي تشكل صمام امان المجتمع ، ودحرجتها إلى حافات مريعة من الفقر والعوز والتهميش.

ان التدمير المقصود للعراق وشعبه الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية وحليفاتها إبان غزو العراق 2003 واحتلاله ، شكل محاولة إبادة جماعية ليس للشعب، انما للدولة العراقية رغم التاريخ الطويل لهذه الدولة وتعايش مكوناتها الاثنية.. كل هذا تحقق في ظل الديمقراطية الامريكية في العراق : لقد تحقق ذلك خلال سنوات من الحروب والدمار والإرهاب والنهب وتغيير القيم والمفاهيم والمعتقدات، وحتى كثيراً من سلوك الافراد التي جعلت نزاعات الانفصال لأسباب اثنية لا تثير أي رد فعل غاضب، كما هو مصرع الآلاف بفعل الأرهاب أو الحرب ضد القاعدة وداعش أمراً طبيعياً.[9]

ان السياسات الأمريكية في عراق ما بعد 2003 تعد تذكيرا بالاساليب البريطانية اثناء فترة الحكم الملكي : هم يخونون معظم القيم التي شرعت الولايات المتحدة رسمياً بالدفاع عنها حين غزت العراق ، فقد كان الغزو الأمريكي المحرك لتشكيل هويات طائفية جديدة تستند إلى قضية مشتركة وشعور بالمظلومية.[10]

في العودة إلى مرحلة تأسيس الدولة وعلاقة ذلك بالهوية الوطنية المشتركة ، يعود السؤال مرة أخرى ، هل هناك خللا بنيوياً أساسياً في التركيبة الداخلية العراقية يحول دون تحقيق اندماج اجتماعي متكامل لشعب العراق؟ وما هي أسباب ضعف وهشاشة الكيان العراقي ، وهل تعود أسباب ذلك إلى مرحلة الاحتلال والانتداب البريطاني ، وهل ان الحفاظ على وحدة الكيان العراقي كان نتيجة لمراعاة بريطانيا لمصالحها في المنطقة فقط؟ وهل يعد العراق وحدة متكاملة تعبر عن اندماج اجتماعي ووحدة ثقافية لسكانها؟ وكيف استطاعت سلطة بغداد بسط سلطتها على الأقاليم الأخرى، ولماذا اهتم الدور البريطاني في الترويج للهيمنة الطائفية على البلاد؟ وكيف كان دور هذا الترويج في صقل الهوية العراقية غير المتبلورة؟

من المفيد الإشارة إلى ان الدول المتشكلة حديثاً بعد الحرب العالمية الأولى ، هي دول لا تزال في طور التشكيل ، اذ يعمل مواطنوها على الالتفاف حول فكرة الأمة التي تحددها العقيدة الوطنية وتروج لها... ولكن هذا الوصف قد لا ينطبق على العراق ، إذ انه أقدم دولة في التاريخ، كما إن مائة عام ليست قليلة في عمر الزمن.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

كان محاولة النظر إلى الهوية الوطنية كونها امتداد لفكرة القومية، يعني مواجهة صعوبات كثيرة ، فالعراق آنذاك دولة حديثة التكوين سياسياً ، وكل القوميات الموجودة ضمن حدوده لها تاريخها الخاص وتطلعاتها المستقبلية الخاصة بها ، ولهذا لم تستطيع عملية بناء الامة ان تحظى في بداياتها بالتأييد المطلوب ... ومن ثم كان هناك خياراً بين الوطنية المبنية على الأساس القومي او الجغرافي.

وبعد ما حصل في 14 تموز 1958 من تغييرات سياسية جذرية في شكل النظام السياسي وتطلعاته، وعلى الرغم من ان اللواء عبد الكريم قاسم كان مستوعباً لقوة تأثير الدين والتقاليد الاجتماعية الموروثة في تحديد الولاءات السياسية ، وحرية العبادات ، ومظهراً فهمه واستيعابه للأبعاد الكثيرة لتقاسيم المجتمع العراقي، الا ان تلك المحاولات الأولية لفتح المجالات امام اندماج أكبر ، لم تؤد إلى خلق مجتمع جديد متماسك ، ولا إلى الغاء الهيمنة الطائفية.

وهكذا ... فعلى الرغم من ظهور مفاهيم سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية جديدة، إلا ان المشكلات المتجذرة ، بقيت بدون حلول وبرزت التحالفات والولاءات والهويات القديمة مرة أخرى إلى الواجهة بحثاً عن تعريفات ومفاهيم جديدة أخرى.[11]

قد يعزى الفشل في صياغة رؤية واضحة وشاملة لهوية وطنية للشعب العراقي إلى التقسيمات العرقية والقبلية والاقتصادية والطائفية العميقة ، وغالباً العنيفة ، التي لا تزال حتى يومنا هذا ، ومن الجهة الأخرى مسؤولية فشل سلسلة من الحكام في تأسيس إطار متماسك وشامل لظهور هوية عراقية وطنية مميزة... وحيثما ظهر أحساس بالهوية العراقية ، كانت هو قوة سلبية بدلاً من كونها إيجابية ، وفي سياق التاريخ ، تم تكريس قدر من الطاقة من اجل انشاء هوية عروبية أكثر مما كرس من أجل هوية عراقية فقط. وهكذا كان تكوين إحساس بالهوية الوطنية ، سيصبح تحدياً بالنظر إلى البنية العرقية والطائفية في العراق.[12]

إلى متى يستمر الحال هكذا في العراق ، وما هي هويات العراقي الآن بعد كل الذي جرى:

1. هوية عشائرية / قبيليه ، وهي الهوية الغالبية الآن .

هي أقدم هوية وما زالت تتجدد ، وثقافتها تعتمد على الخضوع ، وفي هكذا هوية ليس هناك حساب للمرأة ، فهي هوية تغيب نصف المجتمع.

2. الهوية الطائفية : وهي أقوى هوية في الساحة العراقية الآن ، ولها الغالبة في الجانب السياسي ، وقد برزت وتنمرت بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

هي هوية مكونات ، ذات ثقافة تدميرية تقسيمية لا تخدم قيام دولة موحدة ، وقد تم تقنينها في أكثر من موضع في دستور العام 2005.

وعادة ما يكون المكون وسيط بين المواطن والدولة ، بينما الديمقراطية تقوم على الفردانية، وحيث ان الديمقراطية تعني المساواة ، فهي لا تتناسب مع ثقافة المكونات ، هما ضدان لا يلتقيان.

3. هوية قومية (عنصرية / لغوية) .
4. هوية مناطقية ، وهي قوة محركة للانفصالية او الفيدرالية .
5. الهوية الوطنية (العراقوية – الجغرافية الجامعة) وهي التي يتطلب الاعتماد عليها في لملمة هوية وطنية جامعة .

لعل اخطر ما افرزته استراتيجية المصالح البريطانية (عند التأسيس) والتي بنيت وفق المبادئ والثوابت الأساسية التي رسمها "برسي كوكس" هو إقامة الدولة الطائفية في العراق. ولقد خلقت تلك الاستراتيجية بؤرة توتر دائمة في العراق، وهيأت التجزئة المقصودة للوحدة الوطنية.[13]

وعليه، ففي غياب أي أحساس متطور بالهوية الوطنية ، واجماع أساسي على شرعية الدولة العراقية، وقدر كبير من الثقة المتبادلة والفهم اللذين يمكن الاعتماد عليها ، يكون من الصعب حقاً وضع الأسس التي يمكن ان تبنى عليها دولة العراق الديمقراطية الجديدة.[14]

ومن ثم سوف (لن تنجح) الديمقراطية في العراق الجديد ، نتيجة فقدان عاملين أساسيين:

1. تستدعي الديمقراطية وجود إجماع على شرعية النظام السياسي، ويتطلب ذلك ان تعترف جميع (مكونات) المجتمع العراقي بدولة العراق ككيان إقليمي شرعي، ولكن من المشكوك به ان يقبل الأكراد بشرعية دولة عراقية تشملهم داخل حدودها قبولاً مطلقاً .
2. ان أي شكل من أشكال الديمقراطية يتطلب الثقة : ان إعطاء الاقليات حق النقض وابتكار اشكال معقدة من الضوابط والتوازنات، سوف يساعد على تقليل الفرص التي تستطيع فيها الأكثرية ان تظلم الأقلية إلى أقل حد ممكن، ولكن في النهاية يجب اتخاذ بعض القرارات طبقاً لحكم الأغلبية، وفي وجود نظام المكونات فان الدولة لا تستطيع ان تقوم بمهمتها .

لقد كان من النتائج البارزة للسيطرة البريطانية (في العهد الملكي) ان فشل النموذج الديمقراطي في الرسوخ. وببسيط العبارة كان تبني المثال الديمقراطي الصحيح يستدعي تخلي الاقلية عن سيطرتهم على

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

السلطة لصالح المتفوقين عددياً ، مما سيعني بالتأكيد كياناً سياسياً أكثر عداء للبريطانيين ، وهذا لم يكن البريطانيون مستعدين للتسامح معه [15] .

لم تكن الديمقراطية في يوم من الأيام، قضية يمكن فرضها من الخارج او سلعة قابلة للبيع على الرغم من انها ضرورة قائمة للحكم الرشيد، وهي احدى متطلبات الحكم في العصر الراهن. كما لم تكن الديمقراطية أبداً نتاج الغرب الامبريالي لتبشر بها أمريكا، على الرغم من انها وجدت هناك الجو الملائم لتنمو وتعطي انموذجاً سياسياً رغم الإخفاقات في الجانب الاجتماعي . انها وكما معروف بذار ونبتة إقليم البحر المتوسط القديم والذي لا يمكن عد العراق الا جزءاً منه.

يتحدث البعض عن الديمقراطية وحقوق الانسان دون وعي كاف بان هذه القيم العظيمة هي نتائج أكثر منها مقدمات، وهي نتائج لتفاعلات اقتصادية اجتماعية تصل معها المجتمعات إلى حالة من التوازن تحقق المواطنة، وحالة المواطنة درجة لا تصل اليها الأمم إلا بعد صراعات طويلة وقاسية يستحيل اختصارها ، ويظل أمرها مرهوناً باتساع الأفاق الممكنة للصعود الاجتماعي.

ان قضايا القيم لا تحارب بمعايير مزدوجة ، وإلا ضاعت المعركة من اول لحظة بضياع المصداقية، ولعل هذا ما يفسر جزئياً قضية الديمقراطية في العراق الأمريكي.

كان القرن العشرين هو عصر انتشار الديمقراطية وحقوق الانسان ، سيما بعد الحرب العالمية الأولى، فاين كان العراق من ذلك؟ وماذا انتجت الحياة السياسية في العراق الملكي الذي نما وترعرع في ظل الوصاية البريطانية.. فكما كان الأمر، طوال العهد الملكي محصوراً في بضعة عوائل شكلت الطبقة التي تحكمت في كل شيء، كان للامريكان أيضاً جماعاتهم التي تم اعدادها ، والفوضى القاتلة ، والعواقب المدمرة للحرب التي وصفها بعدم اكتراث المسؤول عن حرب العراق، وزير الدفاع الأمريكي " دونالد رامسفيلد" : " انها أمور تحدث وهي غير مرتبة ، والحرية غير مرتبة، والناس الاحرار لهم الحرية في ارتكاب الأخطاء والجرائم والقيام بالأمور السيئة"!!!

كانت كلمات رامسفيلد ، التي ما لبثت أن أصبحت سيئة السمعة، تشير إلى فلسفة سياسية كاملة، فقد كان وزير الدفاع ينظر إلى الفوضى ويرى انها اول مراحل الديمقراطية . كانت نظرته ونظرة الآخرين في الإدارة الامريكية ، ونظرة الرئيس الأمريكي قبلهم جميعاً إلى الحرية ، على أنها عدم وجود القيود، وان الحرية موجودة في طبيعة الانسان التي منحها الله إياها ، وليس في المؤسسات والقوانين التي يصنعها الانسان... لم يكن هناك احتمال للدمار النفسي ، كان العراقيون خارج التخطيط.[16]

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ان الديمقراطية ، كنظام سياسي – اجتماعي ، تقوم على مجموعة أسس تعتمد الاتفاق او التعاقد الاجتماعي في اسناد احتكار وسائل العنف المشروعة إلى هيئة او جهة سيادية على قاعدة حماية الحق الشامل في الحياة والملكية. فهل منحت سلطة الاحتلال الامريكية ، او الديمقراطية التي جاءت بها حياة واملاك العراقيين ؟

كان من المكن ان تنطبق قواعد شن حرب عادلة على العراق ، لو أن القضايا التي دفعت أمريكا إلى غزو العراق كانت قضايا أخلاقية بشكل واضح ... انها لم تكن كذلك . ان الإطاحة بالاستبداد وإقامة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان ، وكتابة دستور تقدمي ، هي حجج وتبريرات قدمت حفاظاً على الوجود الأمريكي في العراق.

وفي التحليل العميق للسياسة الامريكية واختياراتها في العراق، فإن ذلك يعني ان الخيار الديمقراطي سيوظف لخدمة اهداف السياسة الأمريكية ، بإنتاج (طبقة) مستعدة لأداء هذا الدور عن طريق اللعبة الديمقراطية تحت الاشراف الأمريكي.

لقد أخرت حرب العراق ، ترويج مبادئ الديمقراطية في العراق والمنطقة، بما ان الديمقراطية قد ارتبطت على نحو واسع بالفوضى هذا فضلاً على ان المفاهيم الأمريكية للديمقراطية لا هي عالمية ولا حتمية.

وعلى ضوء ذلك يبدو التساؤل مشروعاً : هل كان العام 2004 (عام نقل السيادة إلى العراق) مجرد تاريخ فاصل ؟

وهكذا ، عندما تفرض الديمقراطية بسرعة في مجتمعات تقليدية غير معرضة للتوسع المطرد لحقوق الانسان والتطور التدريجي لحكم القانون، فمن المرجح ان يعمل ذلك في اشتداد النزاع ، اذ يصطدم الطرفان اللذان يتبادلان عدم التسامح بشكل عنيف ، وهذا هو بالضبط ما اسفرت عنه المساعي الامريكية القصيرة النظر لفرض الديمقراطية في العراق. لم تعزز النتيجة احتمالات الاستقرار ، بل شددت التوترات الاجتماعية. وأفضل ما يمكن ان تنتجه مثل هذه الجهود سياسة شعبية متحمسة ولكن غير متسامحة، ديمقراطية في الظاهر ، لكنها استبداد للاغلبية في الواقع.[17]

يلقي " فرانسيس فوكوياما" الضوء على بعض الصعوبات التي تكتنف الديمقراطية ، وهو يتصور أربعة مستويات يجب ان يحدث عليها تعزيز الديمقراطية : [18]

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1. يشمل المستوى الأول ، تعهد معيارياً لفكرة الديمقراطية ، وهي أنها لا تستطيع البقاء طويلاً ما لم يؤمن الناس بها.
2. تتعزز الديمقراطية على مستويات المؤسسات ، الدساتير، الأنظمة الانتخابية ، الأحزاب السياسية.
3. وجود المجتمع المدني ، وسائل الاعلام المستقلة ، خارج مجال سيطرة الدولة ، وتؤدي مهمة تحقيق التفاعل بين الافراد والحكومة.
4. بنية العائلة، الديانة ، القيم الأخلاقية ، الشعور الاثني ، المواطنة والتقاليد التاريخية الخصوصية.

ان الديمقراطية لا تعد قوية ومتماسكة تماماً، ما لم تكن متأصلة في ثقافة المجتمع السياسية، وبذلك فإن فرص بقاء الديمقراطية في العراق على قيد الحياة لا تبشر بخير : لا شيء من الشروط التي تساعد في تعزيز الديمقراطية موجوداً... وستكون هناك جماعات جاهزة لتخريب الديمقراطية ، إذ ان تدمير الديمقراطية أيسر بكثير من ابتداعها ، كما ان ديمقراطية غير موحدة تغطيها بصمات أمريكا في قلب الشرق الأوسط ستكون هدفاً سهلاً .

ولا يسع المرء ان يستبعد الشك تماماً في أن أشد الدعاة تحمساً للديمقراطية يعرفون ذلك ، لكنهم يرون في الترويج للديمقراطية ذريعة لفرض القوة في نهاية المطاف ... وهكذا تصبح الديمقراطية أداة هدم لزعزعة الوضع القائم.

كما ان الثروة النفطية ، كان لها تأثيراً كبيراً في تحقيق المقايضة بين بعض متطلبات الرفاه الاقتصادي والحرية السياسية ، والتي ساهمت أيضاً في دعم واستمرار الاستبداد ، وقد جعلت العراق أقل استجابة للعملية الديمقراطية، على الرغم من مؤشرات واضحة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية ، تحققت في العراق بعد تأميم النفط ، والتي جاءت سنوات الحرب والحصار لتحولها إلى هشيم .

إن طبيعة دولة النفط الريعي في العراق ، وشكل الاقتصاد القائم فيها على الريوع النفطية ، حوّل البنية السياسية والوظيفة فيها إلى التوزيع بدلا من الإنتاج، وهو أمر لا يتطلب مشاركة شعبية وسياسية واسعة وحقيقية، وينتج نمطاً محدداً من الإطار المؤسساتي يعجز عن التكيف مع الظروف الجديدة ، مما يجعلها أقل ديمقراطية وتميل إلى الاستبداد ، وتتسبب في تعطيل التنمية.

ان لإيرادات الموارد الطبيعية وفي المقدمة منها النفط ، قدرة على إرساء الحرية والديمقراطية والتنمية في جانب، مثلما ان لها قدرة هائلة على ترسيخ الاستبداد والإحباط حيثما كانت الدولة هي المتحكم بهذه الثروة ، في جانب آخر ، ان الريعية النفطية في مثل هذه الدول هي الاقتصاد السياسي للاستبداد.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبقدر ما تقوض لعنة الموارد الحكم الرشيد والديمقراطية ، فانها تغذي النزاعات والحروب الاهلية ، عن طريق : [19]

1. ان تباطؤ النمو وازدياد الفقر ، يولدان السخط والشعور بالإحباط ، وهي وقود الحرب الاهلية.
2. ان استشراء الفساد الحكومي يغذي الاندفاع إلى تغيير نظام الحكم.
3. ان الحكم التسلطي يتيح السيطرة على الموارد واستخراجها لأتباعه، ويغذي الحركات الانفصالية الإقليمية .
4. ان بيع الموارد الطبيعية المنهوبة أو تهريبها ، يمد الجماعات المسلحة بالمال اللازم.

وهناك أكثر من دالة على توفر هذه الشروط في عراق اليوم.

لقد ارتكز المشروع العراقي على الموارد الطبيعية المتاحة التي يقع النفط في المقدمة منها ، بل وقد استعمل تلك الموارد لاسيما بعد الطفرات المالية التي تحققت لترويض المجتمع حينا ، وقهره حيناً آخر.

وفي تحليل ظهور النزعات الاستبدادية في العراق المعاصر، نجد ارتباطاً قوياً لذلك مع نمو الإيرادات النفطية، فقد مثل النفط بايراداته الضخمة بعد التاميم في العام 1972 ، الشريان الدموي للاستبداد، والفساد المريع بعد 2003.

وعلى الرغم من ظهور انموذج اقتصاد السوق وإشاعة المشاركة السياسية الديمقراطية في العراق ، بعد ان ابتعدت البلاد عن انموذج الاستبداد الشرقي القائم على استحواذ السلطة السياسية على الفائض الاقتصادي – من الناحية النظرية على الأقل – والتحول صوب المشاركة السياسية، وعدّها وسيلة مهمة توظف من اجل استقرار المجتمع واستمرار تطوره بما يؤدي إلى احداث تأثير بالغ في اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إلا ان اتجاهات الفلسفة الاقتصادية ، وسلوكيات الانفاق في الموازنات العامة للبلاد، وطريقة التصرف بالموارد النفطية ، ما زالت تمثل انموذجاً للدولة الريعية المركزية. [20]

ليس هناك أوضح من التجربة التي مر بها العراق تحت هيمنة النظام السابق في تفسير العلاقة التي يمكن ان تقوم بين الدولة والمجتمع ، حين تمتلك الدولة وتتصرف بجميع مصادر الثروة، وبضمنها أكبر مصدر لايرادات الاقتصاد.

وليس هناك أوضح منها في إظهار المدى المريع الذي يمكن ان تذهب إليه الدولة في سوء استعمال هذه الثروة وتبديدها. ان للتجربة العراقية الكثير من الخصوصية التي جعلت منها نسخة في غاية التطرف، قدر تعلق الأمر بالعلاقة بين الدولة والمجتمع ، أي احتكار الدولة للثروة الاجتماعية. وهي

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

قدمت انموذجاً خاصاً لما عرف ب(لعنة الموارد) ، أي عندما تتحول الثروة الطبيعية إلى عامل تخريبي في تشويه الاقتصاد ونمو الأنظمة الاستبدادية.

لا تتمثل المفارقة في مدى التشويه الذي احدثته الثروة النفطية وايراداتها في الاقتصاد العراقي فحسب ، بل تتمثل أيضاً في دعم وترسيخ حكم دكتاتوري ورط البلاد في حروب متعاقبة ، وتسبب في تبديد ثروة مالية هائلة. ان قصة استغلال النظام السابق للثروة النفطية للعراق ، هي قصة عقود من دمار وحروب وغياب استثمار ، خرج منها العراق باقتصاد منهار ومفلس ، وبنية تحتية مدمرة.

ان استئثار الدولة بالثروة النفطية وتحكمها في إيراداتها ، قد منحا النظام السياسي السابق في العراق المهيمن على الدولة، القدرة على التخلص من ضغوط المجتمع، قدر ما يتعلق الأمر بحاجته إلى الشرعية السياسية وإلى القاعدة الاقتصادية والاجتماعية المساندة لها التي تستند إليها أنظمة الحكم في البلدان الديمقراطية.

اما التغيير الذي حصل في العراق بعد العام 2003 ، فقد فتح الأبواب واسعة على جملة من الأسئلة والمقترحات في كيفية التصرف بموارد العراق النفطية.

وجاءت المعالجات التي وردت في دستور 2005 لتزيد الامر غموضاً وتشابكاً وارتباكاً ، وما التفسيرات المقدمة المتضاربة ، إلا تعبير صريح عن صراع المصالح بين الأطراف المتنفذة.

ان الثروة النفطية ستبقى تشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي على مدى العقود القادمة ، ولكن الأهم من ذلك هو الطريقة التي سيتم بواسطتها استثمار الثروة وتوزيعها ، وهي التي ستحدد إلى درجة كبيرة مستقبل النظام السياسي والاجتماعي أي مستقبل الديمقراطية ، والأخطر من ذلك وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثالثا: القضية الكردية

عندما تشكلت دولة العراق المعاصر بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فقد تشكلت وفق حسابات استراتيجية القوى العظمى المنتصرة في الحرب (لاسيما بريطانيا) ، وليس بقصد انشاء دولة ذات حكم ذاتي متماسكة وفعالة. وكان حكم هذا النتاج المضطرب من الهندسة البريطانية، يشمل تقليدياً التلاعب الماهر للتقسيمات القبلية والعرقية والطائفية، يدعمها أحياناً استخدام جرعات كبيرة من العنف .

وكانت إمكانية الوصول إلى موارد النفط الدافع الأول بالتأكيد وراء قرار البريطانيين ان تشمل ولاية الموصل في دولة العراق الجديدة، كما ان تركيبة سكان الولاية واغلبهم من السنة، كان عاملاً مهماً في المخطط الواعي على ذلك القرار ، فهذا الالحاق كان يعني خلق نوع من الموازنة بالنسبة للأغلبية الشيعية ، ولكن هذا الالحاق لم يكن بالأمر السهل بالنسبة للكرد، وستكون له أصداء مأساوية على وحدة وتماسك العراق لعقود قادمة .

في اعقاب الحرب العالمية الأولى ، كان من المفترض عموماً ان الكرد كوجود عرقي بارز في الشرق الأوسط ، سيمنحون وضعاً خاصاً (دولة) ، كحصيلة للمعاهدة غير المبرمة (معاهدة سيفر / 1920) بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية المهزومة . كانت هذه الدولة ستدمج أكراد فيها يسمى الآن تركيا مع كرد شمالي العراق، لكن هذه الاتفاقية تم الغاءها من قبل تركيا أتاتورك الحديثة.

وهكذا ، فان الامة الكردية لم تنل دولتها الخاصة، اذ ان كردستان المستقلة ، لم تكن ببساطة تقع ضمن الاهتمامات الاستراتيجية للقوى العظمى المنتصرة في الحرب.

لم تشهد المرحلة الأولى لدولة العراق المعاصر (الحكم الملكي) تغيرات ذات شأن كبير بالنسبة لكرد العراق، وجاء التغيير الكبير بعد ثورة 14 تموز 1958 وسقوط النظام الملكي ، إذ قرر الدستور الجديد في مادته الثالثة، وبادارة حرة من القادة الجدد ، بأن العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن ، ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية.

ان ذلك لم يستمر طويلاً، إذ اندلع القتال المسلح بين الطرفين في خريف العام 1961 ، ومن ثم شارك الكرد في تحالف مضاد للحكومة الوطنية في بغداد أسفر عن انقلاب 8 شباط 1963 الذي سارعت القيادة الكردية المسلحة لتأييده مؤكدة على (تعانق الثورتين) . وبعد سنوات من المحن والاقتتال جاء بيان 11 آذار 1970 ليؤسس للحكم الذاتي ضمن نظرة جديدة للحل الشامل للقضية ، الذي وصفه البعض بأنه خطأ استراتيجياً كبيراً .

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لقد كانت اتفاقية آذار 1970 انجازاً كبيراً لكرد العراق والحركة الديمقراطية في العراق ، ولكنها لم تكن نهاية لتلك المأساة. كان الثمن السياسي والإنساني لابقاء الكرد في الدولة العراقية رهيباً ، نتج عنه التنازل لإيران الشاه عن نصف شط العرب ومن ثم الحرب العراقية – الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات طويلة ، تخللها استخدام السلاح الكيمياوي ضد الكرد في حلبجة العام 1988.

شكل الوضع الجديد في العام 1991 بعد هزيمة النظام السابق السياسية والعسكرية في الكويت ، واضطراره إلى سحب قواته العسكرية من المنطقة الكردية إلى وضع جديد غير مسبوق، فكرد العراق لم يعودوا خاضعين لسيطرة بغداد ، كما ان قوات دولية تحمي منطقتهم ، فقامت في شمالي العراق، دولة أمر واقع (مقسمة للكرد بين أربيل والسليمانية) لا يعترف بها احد ، فضلاً على أنها لم تعلن نفسها دولة رسمياً ، ولم تطلب الاستقلال او الانفصال، كما ان جميع قرارات مجلس الأمن الصادرة آنذاك بموجب الفصل السابع حول الحالة بين العراق والكويت، قد اكدت على وحدة وسيادة أراضي العراق.

ولكن هذا الوضع الجديد كان من بين أمور أخرى ، قد شكل دافعاً أساسياً لمشروع استفتاء انفصال إقليم كردستان العراق الذي جرى في العام 2017 ، والذي أظهرت نتائجه إدلاء الأغلبية العظمى من الأصوات بنسبة 92% لصالح الانفصال وبنسبة مشاركة بلغت 72% : هذا الاستفتاء الذي فشل في تحقيق أهدافه ، شكل دالة مهمة على ان الرغبة في التعايش هو عامل مهم وضروري في تشكيل الدولة وبقائها إلى جانب الأرض والسكان والحكومة.

قد يكون من الصعب تاريخياً الحديث عن إقصاء قومي للكرد ، إذ ان القومية ظاهرة حديثة التشكيل الزمني في العراق ، وهذا لا يعني عدم وجود أحساس عرقي متميز.

ولا بد من الانصاف القول ، بان نشوء دولة العراق المعاصر، على انها دولة نزعة قومية عربية، لابد وانها خلقت هاجساً وتحسساً كردياً يثير المشاعر القومية لبناء دولة. ان استمرار المشكلة الكردية كل هذا الوقت يعني فشل الأحزاب والحركات السياسية – ومن ضمنها الكردية– في تحقيق حل سلمي ديمقراطي رضائي عادل للمسألة القومية الكردية في العراق ، وهذا يعود لسبب جوهري يتعلق بقضية الديمقراطية في العراق ككل ، وبالامتدادات الخارجية للقضية.

وهنا يبرز سؤال ، الا يعني نشوء دولة العراق المعاصر دولة مستقلة ذات كيان وحدود دولية معترف بها وعلى امتداد قرن من الزمن ، انتهاء تطور المسألة الكردية في العراق باتجاه مستقل عن تطور المسألة العراقية؟

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لقد تمثلت الحركة الكردية بشكل رئيس في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية بالحزب الديمقراطي الكردستاني ، بوصفه ممثلاً للبرجوازية الوطنية الكردية.

لقد قادت الأيديولوجية القومية البرجوازية الحزب المذكور إلى شعارات وممارسات كانت سبباً في اتساع هوة الخلاف بين القوى الديمقراطية في العراق ، فالحزب حصر نفسه فكرياً وسياسياً وتنظيمياً وعملياً في نطاق قومي ضيق ، ولم يقدم نفسه حزباً عراقياً يفكر في العراق وحدة وطنية لا تتجزأ . وهنا يمكن تسجيل النقاط الآتية: [21]

1. انطلق الحزب عملياً من عدم أخذ الواقع الموضوعي الموجود (الشعب العربي والكردي في العراق ضمن إطار دولة واحدة).
2. انه غذى مشاعر الانعزال القومي الضيق عند الكرد.

ان قادة الكرد الذين كانوا يهدفون إلى إضفاء الشرعية على وضعهم القائم، يعرفون بالتجربة انهم كانوا الضحية الأسهل لاتفاق الآخرين، ومنهم دول الجوار التي تخشى قيام أي كيان كردي مستقل على حدودها ، ولذلك كانوا يكررون باستمرار ان لا طموحات لديهم للانفصال، وان الحل بالنسبة لهم هو في بغداد في عراق جديد يعيشون فيه بسلام في ظل الفيدرالية... ولكن ما ان حصلوا على الفيدرالية في عراق ما بعد 2003، حتى سرعان ما انقلبوا على ذلك داعين إلى الانفصال والاستقلال، لقد برهنوا على انهم أستاذة في فن خذ ثم طالب.

لقد كان التغيير الراديكالي الذي جرى في العراق بعد العام 2003 ، هو الفعل الأكبر لتغيير شكل النظام السياسي في العراق من دولة بسيطة مركزية موحدة إلى دولة فيدرالية اتساقا مع الدستور الجديد للعام 2005، الذي أقر في المادة الأولى منه ، بأن : " جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة كاملة" ، كما ان المادة (116) منه أقرت ، بأن : " إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليماً اتحادياً" .

والذي يلاحظ ان الأحزاب الكردية ثبتت بصورة مقصودة ومفروضة عبارة (دولة اتحادية) والتي يتم التنظير والتسويق لها بـ (دولة اتحادية اختيارية) . بدلاً من (دولة موحدة) تمهيداً لقرار الانفصال.

في الاتحاد الفيدرالي تندمج الدول ، او وحدات الاتحاد في دولة واحدة بموجب دستور يحظى بموافقة الأغلبية ، وينشأ عن هذا الاتحاد دولة لها كيان واحد وعلم واحد ورمز وطني واحد وجنسية واحدة.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

كما ينشأ عن دستور هذا الاتحاد حكومة فيدرالية تشمل سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية ، مع الإبقاء على حكومات محلية في كل ولاية وعلى الدستور الخاص بها والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الخاصة بها والتي تعمل في نطاق الولاية. [22]

والأساس في نشأة الاتحاد الفيدرالي ، هو انضمام عدة دول مستقلة إلى بعضها. ويقرر البعض بان الدول الداخلة في الاتحاد الفيدرالي لا تملك حق الانسحاب من الاتحاد ، ويمكن استخدام القوة ضد الدول المطالبة بالانفصال. وهكذا فالفيدرالية في جوهرها شكل إقليمي من التنظيم السياسي ، ومن ثم فهي تقوم على تقاسم صلاحيات ووظائف ، ولا تقوم على تقسيم الدولة، لأنها اتحاد وليس تقسيم.[23]

ان وحدة الدولة الفيدرالية تتجلى بوضوح في كونها تمتد إلى كل إقليم الدولة الفيدرالية دون استثناء ، ويترتب على هذا ان سلطة الدولة الفيدرالية تمارس أيضاً ومباشرة على كل مواطني الدولة الفيدرالية.[24]

اما التجربة الفيدرالية في العراق ، فهي تقدم انموذجاً آخر للدولة الفيدرالية، فمع ان الفيدرالية ليست بشيء مطلق ، فان النماذج الفيدرالية تكون ضمن السياق العام لمعطيات الدولة الفيدرالية ولا تخرج عنها.

ان التجربة الفيدرالية في العراق لها خصوصياتها الغريبة ، الامر الذي لا يدخلها ضمن النماذج الفيدرالية المعتمدة ... انها انموذجاً جديداً .

ان الفيدرالية هي انتقال من لا دولة واحدة إلى الدولة ، وليس العكس كما حدث في عراق ما بعد 2003. ان الانتقال من نظام تمركز السلطة إلى نظام توزيع السلطة لا يتطلب بالضرورة تغييرا في بنية الدولة، فالانظمة السياسية أي طريقة ممارسة السلطة في اطار توزيع السلطة لا تؤثر حتماً على بنية الدولة.[25]

ان النظام الفيدرالي لا يؤدي إلى أو يستلزم الديمقراطية، كما ان الديمقراطية لا تفترض ولا تستلزم النظام الفيدرالي، فالدولة منطقياً وواقعياً وديمقراطياً يجب ان تكون دولة شعب لا دولة شعوب في مناطق، وعليه فإن كان المنطق الديمقراطي لا يستلزم الفيدرالية، والمنطق الفيدرالي لا يستلزم الديمقراطية، فكيف أصبحت جمهورية العراق دولة اتحادية؟[26]

وهكذا يتضح ان الفيدرالية في العراق نهجت الطريق المعاكس لطبيعة الأشياء في بناء الدولة ، وبهذا فأنها فيدرالية مصطنعة مفروضة أحادية الجانب... إنها فيدرالية عرجاء.

وقد نادى بهذا الاتجاه زعامة الإقليم السابقة التي ذهبت بعيداً في الاستفتاء نحو الانفصال، وكادت النتائج تؤدي بالديمقراطية الناشئة والعراق الفيدرالي.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من الثابت ان هناك كثيراً من المشكلات القائمة بين المركز والاقليم (الإشكاليات الدستورية، النفط والغاز الذي أخذ مديات خطيرة بعد قرار المحكمة الاتحادية العليا برفض إجراءات الإقليم النفطية ، توزيع الثروة، الموازنة السنوية وحصة الإقليم ، المشكلات داخل البيت الكردي ، قوات البيشمركة، المادة (140) من الدستور ، الهوية القومية للكرد، فلسفة الفيدرالية ، العامل الإقليمي والدولي).

وهي مشكلات ليست بالهينة او اليسيرة ... وحتى مع التوصل لحل هذه المشكلات ، فان الازمة ستبقى قائمة ... إنها مشكلات بنيوية متأصلة.

الخاتمة والاستنتاجات :

نسأل كما سأل غيرنا ... هل يمكن للدول ان يعاد بناؤها ، او على الأقل يحافظ على بقائها، واذا امكن فكيف؟

لقد كان عراقيو عشرينيات القرن الماضي واعين جداً للدوافع البريطانية الاستعمارية، وأرغموا سلطة الاحتلال عن طريق الثورة والتحرك السياسي، على المغادرة بشكل أسرع كثيراً مما كانوا قد توقعوا ، وأجهضوا المشروع الاستعماري البريطاني عندما ثاروا في العام 1920 .

اما نظام صدام السابق فقد استخدم ومنذ استيلائه على السلطة العام 1968 مستويات مفرطة من العنف ، وصلاحيات المحسوبية المدعومة بثروة النفط لكسب او تحطيم أية بقايا ضئيلة مستقلة من المجتمع المدني، كما استخدمت الوسائل نفسها لاعادة تشكيل المجتمع العراقي وفقاً لتصورات النظام، وزاد الامر سوءاً الحروب الداخلية والخارجية التي خاضها النظام، والتي كان نتيجتها تدمير الجيش وتحطيم المجتمع وتعرضه إلى عقوبات دولية قاسية استمرت لمدة ثلاثة عشر عاماً انتهت بسقوط العراق في فك الاحتلال الامريكي.

ان السياسات العراقية منذ نشأة الدولة في اعقاب الحرب العالمية الأولى حتى إزاحة نظام صدام ، هيمنت عليها مشكلات بنيوية مترابطة متداخلة الحلقات ، من بينها :

1. مستويات مفرطة من العنف المنظم من الدولة للسيطرة على المجتمع وإعادة تشكيله .
2. تدخلات دولية وإقليمية مستمرة في الشؤون الداخلية للدولة ، اتخذت أشكال حادة من الاستقطاب.
3. استخدام موارد الدولة لشراء ولاء قطاعات من المجتمع .
4. النكوص إلى مجتمعات ما قبل الدولة.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

5. استخدام دخل النفط لزيادة استقلال الدولة عن المجتمع .
6. خلق الانقسامات الطائفية والفئوية والعرقية كاستراتيجية للحكم.

هذا فضلاً عن مشكلات أخرى ، منها التشكيك المستمر بكيان الدولة (سرد الدولة المصطنعة) ، ضعف الشعور بالمواطنة والانتماء إلى الوطن او الرغبة بالتعايش ، اخفاق واضح للحكومات المتعاقبة بفهم العلاقات الدولية، غياب العدالة الاجتماعية، وهذه كلها دعمت لا شرعية السلطة وزادت من ميلها للاقدام على المغامرة خارج الحدود ، مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي وضعف الدولة وتحولها إلى دولة هشة.

كما كانت المشكلة الكردية ، اخطر مشكلة تواجه العراق وتهدد وجوده كدولة وكيان موحد ، فضلاً عن مخاطر وتداعيات ذلك على المنطقة والعالم.

ان بقاء العراق كدولة يحتاج إلى ثقافة السلام التي تتطلب التسامح والصفح والتعايش والاعتراف بالذات والآخر ... كما ان الديمقراطية تتطلب وجود تنمية مرتبطة بالطبقة الوسطى ، وبناء الإنسان والوحدة الوطنية وتبقى الحاجة قائمة وملحة إلى عقد سياسي / اجتماعي جديد يتبنى دولة المواطن والمواطنة ، بعيداً عن ما يسمى (الديمقراطية التوافقية) فهي ليست من الديمقراطية في شيء ، فهي تكرس الانقسام والتجزئة بين أبناء الوطن الواحد تحت رايات عرقية أو طائفية او مناطقية بعد تجربة فاشلة في العراق .

ان مجتمع عراق اليوم تحكمه جدلية الولاء والانتماءات الفرعية والضيقة ، وهو بحاجة إلى مراجعة قوانين المرحلة الانتقالية وتعزيز سلطة الدولة وحكم القانون والنفاذ إلى العدالة ... وبعكسه سيكون العراق عرضة لعدم الاستقرار ، وستهيمن الدولة على المجتمع عن طريق استعمال مستويات عالية من العنف ، وسوف تستوطن النخب الحاكمة كل جوانب الثروة ، ويكون الفساد المصدر الرئيس لطول عمر النظام .

وتبقى المحن فرصة اما للزوال او تجديد البقاء ، على الرغم من ان التاريخ يخبرنا ان وحدة العراق استعصت على التقسيم حتى تحت ضربات أعتى الامبراطوريات والجيوش الغازية على امتداد تاريخه الطويل.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

قائمة المصادر:

1. د. طالب حسين حافظ ، دولة العراق المعاصر (النشأة – التأسيس) ، ج/1 ، دار الكتب العلمية، ط/1 ، بغداد ، 2021 ، ص ص 281 – 282 .
2. د. غسان العطية ، العراق – نشأة الدولة ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، دار اللام ، لندن ، 1988 ، ص 479:

F.O.371/6352/E9854/100/93. Telegram from High Commissioner to the secretary of State for the Colonies , dated August , 16 , 1921 .

3. د. طالب حسين حافظ ، النفط والسياسة في العراق ، دار الكتب العلمية ، ط/2 ، بغداد، 2021 ، ص443 .
4. توبي دوج ، اختراع العراق ، ترجمة عادل العامل ، ط/1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2008 ، ص ص 81 – 82 .
5. د. نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، مكتبة الكندي، بغداد، 1984، ص ص 9 –24.
6. د. عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط1، بيروت، 2010، ص ص 23–24.
7. المصدر نفسه، ص82.
8. د. عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة – البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2017، ص27.
9. مايكل اوترمان وآخرون، محو العراق، ترجمة انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2011، ص252 – 253.
10. آماتيزيا بارام وآخرون، صراع الهويات في العراق، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، دار ميزوبوتاميا، ط1، بغداد، 2016، ص17.
11. لمزيد من التفاصيل، ينظر: ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة دلشاد ميران، دار ئاراس للطباعة والنشر، ط1، أربيل، 2004.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

12. ليام أندرسن وغاريث ستافيلد، عراق المستقبل، ترجمة رمزي بدر، ط1، دار الوراق للنشر، لندن، 2005، ص ص 62، 26 – 28.
13. د. طارق مجيد تقي العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق، مؤسسة ثائر العصامي، ط2، بغداد، 2013، ص33.
14. ليام اندرسن وغاريت ستانسفيلد، المصدر السابق، ص34.
15. المصدر نفسه، ص55.
16. جورج باكر، بوابة الحشاشين (أمريكا في العراق)، ترجمة مها سليمان، ط1، العبيكان للنشر، الرياض، 2010، ص157.
17. زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت ، 2007، ص161.
18. Francis Fukuyama, The Primary of culture, Journal of Democracy, 1995, p.p 7-8 (إقتباس).
19. توماس. آ. بالي، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية (النفط والاستبداد)، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد، 2007، ص ص287 – 288.
20. د. مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق: الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص ص 18-19.
21. د. ماجد عبد الرضا، المسألة القومية الكردية في العراق (1958 – 1975)، الحقيقة البرس، ط1، بغداد، 1987، ص ص 27 – 31.
22. د. نظام محمود بركات ، الفيدرالية : الفكرة وتداعيات تطبيقاتها في العالم العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان، 2015، ص ص 28 -29.
23. مجموعة باحثين، الانظمة الفيدرالية حول العالم، سلسلة دراسات عراقية (37)، 2009، ص603.
24. د. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط2، بغداد، 2013، ص135.
25. المصدر نفسه، ص ص 167 – 170.
26. المصدر نفسه، 172.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/